

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة لمجلس الأمن

30 مايو/أيار 2024

(ترجمة غير رسمية)

شكراً السيد الرئيس (السفير بيدرو كوميساريو أفونسو - موزمبيق)

1. قبل أن أبدأ إحاطتي، أسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأوجه الشكر إلى زميلي العزيز مارتين حيث أخبرني للتو أن هذه ستكون الإحاطة الأخيرة له حول سوريا. أوجه عميق الشكر لمارتن على تعاونه وعلى جهوده التي لا تكل لمساعدة الشعب السوري والتخفيف من معاناته. سوف نفتقدك والشعب السوري سيفتقدك ونأمل في أن نستمر في العمل بنفس الروح التي أظهرت لنا أنها ممكنة. لذا شكراً جزيلاً مارتين. وأسمح لي السيد الرئيس أن أبدأ إحاطتي.

السيد الرئيس،

2. لا يزال الشعب السوري يزرح تحت عبء أزمة عميقة، تزداد رسوخاً بمرور الوقت، مع غياب مسار سياسي واضح لتنفيذ القرار 2254، مما يهدد باستمرار الانقسام واليأس لفترة طويلة. هذا الأمر ليس مأساوياً فحسب، بل هو خطير أيضاً. وفي غياب مسار سياسي شامل، تزداد الاتجاهات السلبية رسوخاً، مما يشكل أخطار كبيرة على السوريين والمجتمع الدولي بشكل أوسع.

3. فلننظر إلى الوضع الأمني. لا تزال هناك مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة المحلية والدولية والجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن منخرطة في الصراع، داخل الأراضي السورية وفوقها، وعبر مساح متعددة. فقد وردت تقارير جديدة عن ضربات جوية إسرائيلية داخل سوريا، فضلاً عن هجمات صاروخية وبمسيرات من الأراضي السورية باتجاه الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل وداخل إسرائيل - وهي نفس الديناميكية التي سبقت حلقات التصعيد السابقة. وفي جميع أنحاء الشمال، تبقى الجبهات نشطة، مع اشتباكات وتبادل للقصف بين القوات الموالية للحكومة، وجماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن، وجماعات المعارضة المسلحة، وقوات سوريا الديمقراطية. وترد تقارير عن هجمات بالمسيرات الموالية للحكومة في الشمال الغربي وبمسيرات تركية في الشمال الشرقي.

السيد الرئيس،

4. ولا تقتصر التوترات الأمنية ما بين المناطق التي تسيطر عليها جهات مختلفة فحسب، بل تقع داخل المناطق التي تسيطر عليها جهة واحدة، دعوني أذكر أربعة أمثلة فقط: أدت الاحتجاجات في إدلب إلى حملة قمع عنيفة من قبل هيئة تحرير الشام، نتج عنها سقوط العديد من الضحايا وورود تقارير حول العديد من الاعتقالات التعسفية وإساءة معاملة المعتقلين، أعمال عصيان مستمرة من قبل بعض القبائل ضد قوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سوريا، وكذلك التوترات في الجنوب الغربي، مع قيام القوات الحكومية بنشر تعزيزات حول السويداء، في أعقاب حادثة اعتقلت فيها الميليشيات المحلية ضباطاً من الحكومة السورية تم الإفراج عنهم عقب إطلاق سراح طالب من أهل المنطقة كان محتجزاً، وقد وردت تقارير حول اعتقال أشخاص مؤيدين للتظاهرات في السويداء وبعض المعارضين على تردي الوضع الاقتصادي. ودعوني أذكركم بأن هذه أربعة أمثلة فقط - ويوجد أمثلة أخرى كثيرة يمكن ذكرها.

5. وفي الوقت نفسه، يلوح في الخلفية التهديد المستمر الذي يُشكله تنظيم داعش، الذي تزايدت هجماته في سوريا خلال الشهر الماضي - وخاصة في شمال شرق البلاد.

6. إذا استمرت هذه التفاعلات، فسنشهد حتماً المزيد من معاناة المدنيين. كما يمكن أن ينجم عن ذلك تصعيداً كبيراً والمزيد من عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. فبدلاً من الوضع القائم، نحتاج بشكل عاجل لوقف التصعيد على جميع مسارح الصراع السوري. ومن البديهي أيضاً أن تكون جهود تخفيف التصعيد الإقليمية بدءاً بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في غزوة أمراً أساسياً. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية، بما في ذلك عند التصدي للجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن. 7. بالإضافة إلى ذلك، فطالما استمرت التفاعلات الحالية، كلما تعمقت المخاوف بشأن ما يعنيه هذا

الانقسام بين المناطق السورية وتأثيره على جيل كامل أو أكثر من السوريين في ظل هذه الظروف غير المستقرة. فهناك بالفعل جيل ثاني من الأطفال المحرومين من التعليم، أو يدرسون مناهج مختلفة تماماً - بما يهدد مستقبل الأطفال والوحدة الإقليمية ويغذي احتمالات التطرف في الوقت ذاته.

8. وفي الأشهر المقبلة، من المرجح أن نشهد انتخابات برلمانية في مناطق سيطرة الحكومة تُعقد بموجب الدستور الحالي - وانتخابات محلية تعقدها سلطات الأمر الواقع في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة في الشمال الشرقي. السيد الرئيس هذه المسارات ليست بديلاً عن عملية

سياسية شاملة تقضي إلى دستور جديد متفق عليه وانتخابات لاحقة وفقاً لما نص عليه مجلس قرار الأمن 2254. وفي غياب مثل هذا المسار السياسي، فإننا نواجه خطر شديد بأن يستمر السوريين في الانجراف بعيداً عن بعضهم البعض بما يساهم بشكل أكبر في تآكل سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

السيد الرئيس،

9. السوريون أنفسهم هم من يدقون ناقوس الخطر بشأن مخاطر هذا الانقسام المترسخ وغياب علمية سياسية حقيقية. فقد التقيت في بروكسل هذا الشهر بأعضاء من غرفة دعم المجتمع المدني، وقد نقلوا رسالة واضحة حول مخاطر المرحلة الحالية من الصراع، والجهود العاجلة والاستثنائية المطلوبة، والحاجة إلى مسار سياسي حقيقي يضمن الأمن والسلام، ويضع أسس تعافي سوريا، ويحقق الاستقرار، ويضع حداً لسفك الدماء والتشردم والانقسامات المجتمعية. كما ناشدت عضوات المجلس الاستشاري النسائي من جانبهن بإيجاد مداخل لتنفيذ القرار 2254 وتقديم المساعدة لجهود التعافي المبكر، وقمن بحث جميع الأطراف على طلب مشورة النساء السوريات بشأن الأولويات والاحتياجات - خاصة مع تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي غازي عنتاب هذا الشهر، التقت نائبة المبعوث الخاص نجاه رشدي مع ممثلي المجتمع المدني اللذين أكدوا على الحاجة إلى حل سياسي شامل وعلى ضرورة معالجة مجموعة من المخاوف الملحة بشأن الحماية خاصة للنساء؛ كما أكدوا على تصاعد المخاوف من عمليات الترحيل القسري؛ ونقص فرص التعليم؛ والأثر المدمر لتقشي المخدرات؛ والحاجة الملحة لمعالجة المخالفات المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات.

السيد الرئيس،

10. يؤدي الوضع الاقتصادي الحرج إلى تفاقم معاناة المدنيين واستمرار خطر انعدام الاستقرار. ولا يوجد ما يشير إلى تحسن الوضع الاقتصادي الكارثي في سوريا. مثال واحد فقط: ذكر برنامج الأغذية العالمي أن تكلفة المعيشة زادت بنسبة 104% خلال العام الماضي.

11. بالتأكيد سوف يتحدث مارتن بشكل أكثر استفاضة عن المعاناة الإنسانية الكبيرة، ولكن

دعوني انتهز هذه الفرصة لأوجه الشكر للاتحاد الأوروبي على استضافة مؤتمر بروكسل الأخير، وأرحب بالتعهدات التي قدمتها الدول لخطة الاستجابة في سوريا والمنطقة. لكن دعوني أؤكد أيضاً على أهمية الوفاء بالتعهدات بشكل عاجل، بما في ذلك تلك المخصصة للتعافي المبكر، سيكون هذا الأمر حيوياً للغاية. كما يعد الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية أمراً

بالغ الأهمية أيضاً، سواء عبر الحدود أو عبر الخطوط. ويجب التخفيف من وتجنب أي آثار سلبية للعقوبات على السوريين العاديين، ولا سيما الجهود التي تبذلها الدول الفارضة للعقوبات لضمان معالجة مسألة الإفراط في الامتثال.

12. ودعوني أيضاً أسلط الضوء على المحنة الرهيبة للاجئين السوريين، والتي، كما نرى من خلال الأحداث الأخيرة والمناقشات السياسية المحتدمة، تحتاج إلى حل عاجل أكثر من أي وقت مضى. وكما قال المفوض السامي غراندي في بروكسل، يجب علينا أن ندرك حجم وخطورة المأزق الذي تواجهه البلدان المضيفة وتقديم الدعم لها، بينما نكرر أيضاً الحاجة إلى إيجاد طرق عملية للمضي قدماً لحماية السوريين، وناشد الجميع بوقف، بدلاً من تأجيل، الخطاب والإجراءات المعادية للاجئين. ويظل موقف الأمم المتحدة واضحاً وثابتاً في هذا الشأن، وتحدده معايير الحماية الدولية: فالجوء إلى صيغ مصطنعة مثل تحديد مناطق معينة في سوريا وتصنيفها على أنها آمنة للعودة لن يعالج المشكلة. يتعين علينا مساعدة اللاجئين الذين يختارون العودة، ولكن بالنسبة للغالبية العظمى الحقيقة هي أنه توجد عقبات تحول دون عودة اللاجئين بشكل آمن وكريم وطوعي: منها ما يتعلق بالحماية، بما في ذلك العوائق الأمنية والقانونية؛ ومجموعة أخرى من العوائق تتعلق بالشواغل المادية والاقتصادية، والتي تتطلب تحركاً لتوفير سبل العيش والتعبئة السريعة للموارد لدعم جهود التعافي المبكر. ونحن بحاجة إلى عمل أكثر حسماً ينتج عنه إجراءات حقيقية لبناء الثقة في كلا المجالين وهو أمر ضروري وممكن. بالفعل سيدي الرئيس،

13. هناك العديد من الأفكار المحددة والملموسة المطروحة على الطاولة بشأن تدابير بناء الثقة، وهي جاهزة للنقاش والبلورة. كما يمكن استكشاف أفكار بديلة ووضعها على الطاولة أيضاً. أنا على دراية بوجهات النظر التي تقول بأن الإجراءات التي اتخذها هذا الطرف أو ذلك لم يتم أخذها في الاعتبار أو الرد عليها من قبل الأطراف الأخرى وقد سمعت هذا الرأي على الجانبين. ولكن الحقيقة من وجهة نظري هي أنه في ظل مناخ عدم الثقة، فإن التجارب السابقة تخبرنا بأن منهجية الخطوة مقابل خطوة لن تتمكن من تحقيق إجراءات متبادلة ملموسة واحراز تقدم قابل للتحقق منه إلا من خلال الانخراط بشكل حقيقي والتنسيق والعمل بشكل ملموس. يمكن أن يساعد ذلك في معالجة المخاوف المباشرة للسوريين والأطراف الخارجية الرئيسية أيضاً، وتحقيق استقرار الوضع على الأرض، والدفع نحو بيئة آمنة وهادئة ومحايدة – والمساعدة بشكل عملي أيضاً في معالجة مخاوف اللاجئين والنازحين.

14. مسألة أخرى: استئناف عمل اللجنة الدستورية من شأنه أن يعيد الأطراف السورية إلى نفس الطاولة لمعالجة العديد من القضايا الأساسية التي تحرك هذا الصراع. ومع ذلك، وعلى الرغم من بذل قصارى جهدي وبشكل مستمر، فإن اجتماعاتها لم تستأنف بعد. ودعوني أؤكد مرة أخرى: إنني منفتح على أي مقر بديل لجنيف يحظى بتوافق الأطراف السورية والدولة المضيفة. وأنا مستمر في العمل على هذا الأمر. ولكن في هذه الأثناء، أوصل الدعوة إلى استئناف الاجتماعات في جنيف كخيار انتقالي، وإلى قيام الأطراف بالتحضيرات المطلوبة حول المضمون، بما في ذلك تقديم المقترحات الدستورية. لكن السيد الرئيس،

15. هذه المبادرات، على أهميتها، ما هي إلا مجرد مداخل للعملية السياسية، ولكن لا تكفي وحدها. نحن جميعاً متفقون على أنه لا يوجد حل عسكري. ويدرك الكثيرون أن الوضع في سوريا خطير، وأن النهج التدريجي الحالي لن يكون كافياً لوقف التدهور، وأن استراتيجية الاحتواء والتخفيف لن تؤدي إلى استقرار الوضع الخطير وغير المستقر في سوريا - تماماً كما لم يحدث في أي مكان آخر في المنطقة.

16. السيد الرئيس هذه هي الرسالة الرئيسية التي أريد أن أوجهها اليوم: ببساطة لا يمكن إدارة الصراعات العميقة والمعقدة أو احتوائها إلى الأبد - بل يجب أن يكون هناك أفق سياسي لحلها أيضاً. ولهذا السبب فإن تمهيد الطريق لمقاربة جديدة وأكثر شمولاً أمر منطقي.

17. من أجل هذه المقاربة الشاملة، نحتاج إلى الأطراف السورية: الحكومة، والمعارضة، وبالطبع الأصوات الأوسع للمجتمع المدني السوري أيضاً. وبالمثل، نحتاج أيضاً إلى جميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية - إيران وروسيا وتركيا والولايات المتحدة والعرب والأوروبيين وهذا المجلس. فلا يمكن لأي جهة فاعلة أن تحل الأزمة بمفردها، ولا تستطيع أي من الأطراف الدبلوماسية الموجودة بالفعل القيام بذلك أيضاً. فالدبلوماسية الدولية البناءة بمساهمة الجميع هي السبيل الوحيد للمضي.

18. وغنياً عن الذكر أن هذا الأمر يشكل تحدياً كبيراً في ظل المناخ الجيوسياسي الحالي - فلن نتمكن من جمع هذه الأطراف معاً في أي وقت قريب. ولكن قد نكون قادرين على تمهيد الطريق لذلك. ولهذا السبب، سأواصل أنا وفريقي السعي إلى الانخراط البناء للأطراف السورية والأطراف الرئيسية معنا، والترحيب بهذا الانخراط للتفكير حول الشكل الذي يمكن أن يكون عليه الحل الشامل للأزمة، وخاصة في المجالات التي توجد فيها خلافات كبيرة بين الأطراف الرئيسية.

السيد الرئيس،

19. ما أطلب به يتطلب قدرأ من البراغماتية والواقعية والتوافقات من كافة الأطراف وفيما بينها. ويعني وقف التصعيد على الأرض وفي المنطقة؛ وتنفيذ تدابير تدريجية لبناء الثقة وإعادة انعقاد اللجنة الدستورية. ولكنه يعني أيضاً الالتزام الجاد بنهج شامل: نهج يلبي التطلعات المشروعة للسوريين، ويستعيد سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، ويعالج مخاوف الأطراف الرئيسية، بما يتماشى مع القرار 2254. نعم، أعرف أن هذا الأمر صعب، لكنه ليس مستحيلاً، وهو ضروري للغاية. مناشدتي لكم جميعاً اليوم هي بالانخراط والعمل معنا للمضي قدماً في هذا المسار.

شكرا السيد الرئيس.